

Distr.: General
20 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

تقرير فريق أصدقاء الرئيس عن العوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين (انظر E/2011/24)،
الفصل الأول - ألف)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني
بالعوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويرجى من اللجنة أن تبدي
رأيها في المسألتين المطروحتين للمناقشة والواردتين في الفرع تاسعاً من هذا التقرير.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

** E/CN.3/2012/1



تقرير فريق أصدقاء الرئيس عن العوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

أولاً - معلومات أساسية/السياق

١ - قبلت اللجنة الإحصائية في دورتها الحادية والأربعين اقتراح الوفد الأسترالي لإنشاء فريق لأصدقاء الرئيس لكي يساعد اللجنة في تحديد الأسباب التي أدت إلى اعتماد عدد محدود من الدول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣^(١) وإلى بطء وتيرة اعتماده، ولكي يقدم إليها اقتراحات بشأن الخطوات المقبلة، وذلك باعتبار أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ جرى تحديثه وإصداره تحت عنوان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٢ - وأحرز عدد من البلدان تقدماً ملحوظاً في تنفيذ الحسابات القومية في السنوات العشر المنصرمة. ففي عام ٢٠٠٩، أفاد الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية بأن ٨٤ في المائة من الدول الأعضاء استطاعت الإبلاغ عن بعض بيانات الحسابات القومية على الأقل. غير أن اختلاف المنهجيات والثغرات التي تعترى مصادر البيانات ربما يؤديان إلى تفاوت في جودة تلك البيانات وعدم قابليتها للمقارنة. كما أن هناك عدة بلدان لم تطبق بعد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٣ - وفي عام ٢٠٠٧، أظهر تحليل لبيانات الحسابات القومية أجرته شعبة الإحصاءات أن ٦٣ في المائة من الدول الأعضاء نفذت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، أبلغت معظم البلدان المتقدمة النمو واقتصادات رابطة الدول المستقلة عن بيانات الحسابات القومية وفقاً لمنهجية نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ورغم هذا التقدم، أفاد تقرير الفريق العامل لعام ٢٠٠٩، أن ٤٠ في المائة من البلدان الأعضاء و ١٠ في المائة فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً تمكنت من تقديم مجموعة البيانات المطلوبة كحد أدنى، والتي تستخدم لتحديد ما إذا كانت البلدان قد نفذت أم لا نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويسلط هذا الوضع الضوء على بطء التقدم في تنفيذ نظام الحسابات القومية، لا سيما في البلدان النامية، ويبرهن على ضرورة التصدي بشكل مناسب للعوامل التي تعوق عملية تنفيذه. وفي ضوء اختلاف مراحل التقدم المحرز في استحداث حسابات قومية، يوجد قلق إزاء جودة البيانات، وبالتالي، عدم قابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي.

٤ - وفي أعقاب اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بوصفه النظام الدولي الموحد لتجميع بيانات الحسابات القومية ونشرها، حظي برنامج التنفيذ الذي اقترحه الفريق العامل

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XVII.4.

بتأييد اللجنة في دورتها الأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. والهدف الرئيسي لاستراتيجية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ هو مساعدة البلدان في بناء قدراتها الإحصائية والمؤسسية على تحسين نطاق حساباتها القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة لها، وتفصيلها وجودتها.

٥ - ومع ذلك، وبما أنه لا يزال يتعين على العديد من البلدان تطبيق مجموعة كاملة من الحسابات القومية و/أو ترقية حساباتها إلى المستوى الذي يمثل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن الانتقال إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ يُعتبر سابقاً لأوانه ومحفوفاً بالمشاكل. ويتمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه هذه البلدان في تطوير حساباتها القومية وتعزيزها؛ لذلك فإن الانتقال إلى نظام عام ٢٠٠٨ يجب أن يتم ضمن هذا السياق.

٦ - وفي ضوء هذه الشواغل، تم تشكيل فريق أصدقاء الرئيس لتحديد العوامل التي تعوق تنفيذ الحسابات القومية واقتراح حلول لها وتدارس برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٧ - ويتضمن التحليل التالي نتائج الاجتماع الذي عقده فريق أصدقاء الرئيس في شباط/فبراير ٢٠١١ وتحليل الردود المقدمة على استبيان عن تجارب أعضاء الفريق أجراه المكتب الأسترالي للإحصاءات. وتحلل هذه الوثيقة العوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية، وتحدد الجوانب التي ينبغي تحسينها في عملية تنفيذه وتقديم فكرة عن برنامج التنفيذ الحالي لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. واقترحت مجموعة من التوصيات بناء على نتائج هذا التحليل. وترمي هذه التوصيات إلى التشجيع على المضي في تنفيذ نظام الحسابات القومية. والفائدة الرئيسية التي أسفر عنها هذا التحليل هي إلقاء الضوء على بعض الأسباب الكامنة وراء الشاغل المعرب عنه مراراً وهو "عدم كفاية الموارد والقدرات".

ثانياً - التحليل

٨ - وفقاً لما ذكره أعضاء فريق أصدقاء الرئيس، هناك عاملان رئيسيان يعوقان تنفيذ نظام الحسابات القومية، وهما:

(أ) انعدام الدعم السياسي؛

(ب) عدم توافر مصادر البيانات الأساسية.

ثالثاً - الدعم السياسي

٩ - ينعكس مستوى الدعم السياسي جزئياً في مستوى قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على استحداث مجموعة من الحسابات القومية وتعهداتها. وتحتاج هذه المكاتب إلى دعم سياسي فعال إذا أرادت تأمين الموارد الكفيلة بتدليل عقبات من قبيل قلة الموظفين وإدخال التحسينات اللازمة على مصادر البيانات.

ألف - "الاستعداد لتنفيذ نظام الحسابات القومية"

١٠ - ينبغي أن تكون البلدان التي تقوم حالياً باستحداث حسابات قومية "مستعدة لتنفيذ نظام الحسابات القومية"، بمعنى أنه يتعين على أهم الأطراف الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني والجهات المعنية بأمره أن تدرك قيمة الإحصاءات المستمدة من الحسابات القومية وأن تتفق عليها وأن تلتزم التزاماً حقيقياً بتطويرها. ذلك أن العقبة الكبرى التي تعترض سبيل تنفيذ نظام الحسابات القومية في بلدان عديدة هي عدم التزام حكوماتها بالاستثمار في الموارد اللازمة لتنفيذه.

١١ - واتفق المشاركون في اجتماع فريق أصدقاء الرئيس على أن إحدى العقبات الكبرى التي تحول دون تنفيذ نظام الحسابات القومية في عدد من البلدان هي عدم اقتناع كبار المسؤولين الحكوميين بقيمة هذه الإحصاءات. فقد كان الغرض من الاستبيان الذي أرسل إلى أعضاء فريق أصدقاء الفريق الوقوف على ما يراه رؤساء الأجهزة الإحصائية حيال القيمة التي توليها حكوماتهم لنظام الحسابات القومية. وأوضحت ردودهم أن الحكومات تدرك أهمية استحداث حسابات قومية وضرورة توافر بيانات إحصائية من قبيل الناتج المحلي الإجمالي لإجراء التحليلات الاقتصادية وتعزيز السياسات الاقتصادية عالية الجودة. غير أن هذا الإدراك لا يعني أن الحسابات القومية تحظى بالأولوية الكافية عند تخصيص التمويل الوطني بما يؤمن الموارد اللازمة لتطويرها.

١٢ - وأشار أعضاء فريق أصدقاء الرئيس إلى أن تصور حكوماتهم لدقة بيانات الحسابات القومية وحسن توقيتها وتواتر تجميعها يؤثر في نظرة تلك الحكومات لقيمة تلك البيانات كمصادر للمعلومات ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية. وأشارت المكاتب الإحصائية الوطنية إلى أن توافر البيانات في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية، مثل الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مهم للإنذار المبكر بأوجه الضعف أمام الصدمات الاقتصادية العالمية واحتمالات التعرض لها. ومع ذلك، كثيراً ما تتزع المكاتب الإحصائية إلى إبطاء موثوقية بيانات حساباتها القومية واتساقها الداخلي قيمة أكبر، وبالتالي

أولوية أكبر، مما توليه لتحسين تواترها وحسن توقيتها. وتعتقد المكاتب الإحصائية الوطنية أن إدخال تنقيحات كبيرة على ما تتضمنه النتائج المنشورة من بيانات أو تضاربات يضعف كثيرا ثقة الحكومات في أجهزتها الإحصائية ويؤدي إلى عزوفها عن إنفاق مزيد من الأموال لتعزيز قدرات تلك الأجهزة.

١٣ - ومن الأهمية بمكان أن تكون المكاتب الإحصائية والحكومات مدركة للترابط بين عناصر نظام الحسابات القومية. فقد أشارت عدة بلدان إلى أن الحكومات تولي بعض عناصر النظام عناية أكبر مما توليه لغيرها دون مراعاة ترابطها. وأشار المخبون على الاستبيان إلى أن الحكومات تعطي الأولوية للقياسات الفصلية للنتائج المحلي الإجمالي على حساب القياسات السنوية وأبرزوا وجود طلب حكومي على الحسابات الفرعية للقطاعات التي تكتسي أهمية خاصة لاقتصاداتها، مثل الموارد الطبيعية أو السياحة، أكبر من اهتمامها بتنفيذ العناصر "الأساسية" في نظام الحسابات القومية.

باء - إمكانية مقارنة البيانات دوليا

١٤ - ثمة سمة أساسية أخرى أبرزتها عدة مكاتب إحصائية وطنية وهي قابلية مقارنة البيانات على الصعيد الدولي، لأنها تتيح إجراء تحليلات وتقنيات مشتركة بين البلدان للنمو الجماعي للبلدان الواقعة في نفس المنطقة. وأعربت عدة بلدان عن نيتها الانضمام إلى تجمعات اقتصادية إقليمية أو تشكيلها أو تعزيزها، وهو ما حفز تلك البلدان على تحسين إحصاءاتها المتعلقة بنظام الحسابات القومية. وذكّر من أمثلة تلك التجمعات الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ودول الخليج، والاتحاد الجمركي لدول غرب أفريقيا. وشدد أعضاء فريق أصدقاء الرئيس على أهمية هذه الاتحادات الاقتصادية في رصد الأداء الاقتصادي؛ ولهذا السبب فإن الحكومات المشاركة تولي اهتماماً أكبر لتحسين إحصاءاتها.

جيم - الموارد من الموظفين

١٥ - ظل نقص الموارد من الموظفين إحدى العقبات التي تعترض عملية التنفيذ منذ أمد بعيد. ولا بد أن يجمع الموظفون بين المؤهلات المناسبة وعامين أو ثلاثة من التدريب العملي قبل أن يصبحوا على دراية فعلاً بالمفاهيم التي تقوم عليها الحسابات القومية وتكون لديهم المعرفة الكافية بمصادر البيانات والخبرة المطلوبة ليكونوا جامعي بيانات أكفاء. وأشارت البلدان وأعضاء الفريق العامل إلى أن الموظفين الفنيين ينبغي أن يكونوا حاصلين على الأقل على شهادة جامعية و/أو أن يكونوا قد حصلوا بنجاح على تدريب إحصائي وطني أو في

الخارج. والموظفون من ذوي الخبرة في مجال الحسابات القومية عليهم إقبال أيضاً من الحكومات ومنظمات القطاع الخاص الأخرى. وتحتاج المكاتب الإحصائية الوطنية إلى استراتيجية لمساعدتها على استبقاء خيرة الموظفين وضمان إجراء التدريب بانتظام للحفاظ على فريق موظفين فعال وله دراية في مجال الحسابات القومية. ومن الضروري أن تتمتع هذه المكاتب، بين مؤسسات الخدمة العامة الوطنية، بالمركز المؤسسي اللازم لاجتذاب ذوي المهارات واستبقائهم.

١٦ - ومن بين المعوقات الأخرى التي ذكرها بعض أعضاء فريق أصدقاء الرئيس تشتت المسؤولية عن عناصر نظام الحسابات القومية بين مختلف وكالات حكوماتهم. ويمكن أن تسفر اللامركزية عن عدم وضوح المسؤوليات وزيادة التنافس على الموارد الشحيحة.

رابعاً - مصادر البيانات

١٧ - عرض الفريق العامل، في الدورة السادسة والثلاثين للجنة في عام ٢٠٠٥، نتائج الاستقصاء الذي أجرته شعبة الإحصاءات لتقصي العوامل الأساسية التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتبين أن أحد أهم هذه العوامل هو مصادر البيانات. وتأكدت هذه النتيجة في تقرير الفريق العامل عن عام ٢٠٠٨؛ وتم تحديد العوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من خلال مشاورات إقليمية أُجريت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وأبرز أعضاء فريق أصدقاء الرئيس أيضاً نقص مصادر البيانات باعتباره عقبة كبيرة أمام عملية التنفيذ.

ألف - سهولة جمع البيانات

١٨ - ينطوي جمع البيانات عادة على إجراء دراسات استقصائية، وهي عملية مكلفة، لا سيما عندما يكون الغرض من الدراسات الاستقصائية الجارية تتبع الأنشطة المضطلع بها على مر الزمن. ويزيد من تكلفة هذه الدراسات التطبيق الدوري لمعايير إحصائية جديدة، مثل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والتصنيف الصناعي الدولي الموحد، والتصنيف المركزي للمنتجات، والتنقيحات المدخلة على التصنيفات الأخرى. ولتجنب هذه العمليات المكلفة في جمع البيانات، تسعى بلدان عديدة إلى الاستفادة بشكل أكبر من مصادرها الإدارية. غير أنه يتضح من الردود المقدمة على الاستبيان أن البلدان تواجه صعوبة في الوصول إلى البيانات الإدارية ومشاكل في مسك سجلات تجارية. ففي غياب سجلات تجارية موثوقة، لا يمكن للبلدان أن تجمع بفعالية إحصاءات اقتصادية أساسية من الدراسات الاستقصائية التي تجرى للمنشآت/المؤسسات والتي تتسم بسلامة أطر معابنتها كما لا يمكنها

إدراج بيانات من السجلات الضريبية أو الجمركية أو غيرها من المصادر الإدارية. ويتطلب توافر البيانات وتغطيتها اهتماماً كبيراً وتقيماً مستمراً لنطاق الدراسات الاستقصائية المجرة وتغطيتها. وتواجه بعض البلدان أيضاً عقبات قانونية أمام وصول أجهزتها الإحصائية إلى مجموعات بيانات إدارية محددة، مثل السجلات الضريبية والبيانات المتعلقة بالسلع الأساسية الزراعية.

١٩ - ولاحظ أعضاء فريق أصدقاء الرئيس وجود نقص في التوجيهات المتعلقة بتجميع بعض مكونات الحسابات القومية، مثل تحديد وتصنيف المعاملات المتعلقة بالمؤسسات غير الربحية التي تقدم الخدمات للأسر المعيشية. وذكرت البلدان النامية والبلدان التي تتسم بقدر كبير من النشاط الاقتصادي الواقع خارج نطاق النشاط "الخاضع للتنظيم" أن مصادر البيانات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي، وبالاقصاد "السري"، تمثل جانبا هاما لم يعالج بشكل كاف في الأدلة الخاصة بنظام الحسابات القومية. ويُطلب تقديم المشورة بشأن استراتيجيات لتحسين البيانات الأصلية لأنشطة القطاع غير الرسمي، وبشأن إيجاد طرق لدمج البيانات الأصلية بالقطاعين الرسمي وغير الرسمي.

باء - المرونة

٢٠ - رغم أن أغلبية البلدان المثلة في فريق أصدقاء الرئيس ترى الانتقال إلى نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ضروريا، فإنها تعتبر أن الانتقال من نظام ١٩٩٣ إلى نظام ٢٠٠٨ أمر "مهم إلى حد ما". وأشارت المكاتب الإحصائية الوطنية إلى أنه لا يوجد عموما في بلدانها قدر كاف من التعبير عن الحاجة إلى اتباع منهجية جديدة واستحداث عناصر جديدة في الحسابات القومية. وعلاوة على ذلك، أشارت بلدان عديدة في إجاباتها على الاستبيان إلى أنها لا تستطيع الوصول إلى بيانات مثل قيمة منصات الأسلحة الدفاعية والإنفاق على البحث والتطوير (وهي المتطلبات الرئيسية الجديدة لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨). ويؤكد هذا الوضع أهمية توشي المرونة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية. واتفق الحاضرون في اجتماع فريق أصدقاء الرئيس، والمجموعة الأوسع التي أجابت على الاستبيان، على أنه ينبغي منح الأولوية لتحديد أرقام الحسابات القومية التي تخدم حاجات البلدان على أفضل وجه، وتعكس الاقتصاد العالمي المتغير، وتأثير التطورات الأخرى مثل التطورات التكنولوجية.

جيم - دور الجهات المانحة

٢١ - أتخذ بمرور الوقت عدد من المبادرات الدولية للمساعدة على التغلب على هذه العقبات وغيرها وتقديم العون إلى البلدان في إعداد حساباتها القومية. ومع ذلك، أشار بعض

البلدان إلى أن عروض المساعدة الدولية لا تتسق دائما مع الاستراتيجيات الوطنية الإحصائية للبلدان. ومن الأمثلة التي ذُكرت خلال اجتماع فريق أصدقاء الرئيس المعقود في عام ٢٠١١ مثال عن إخضاع تقديم التمويل من الجهات المانحة لشرط إجراء تعداد اقتصادي واسع النطاق، وهو أمر كان يتعارض مع استراتيجية البلد المستفيد المتمثلة في إعداد حساباته القومية استنادا إلى برنامج سنوي يقوم على إجراء دراسات استقصائية لعينات من الشركات المنتجة. وأدى تكريس الموارد لإجراء التعداد الاقتصادي إلى تأخير برنامج البلد المتعلق بتنفيذ الحسابات القومية. فهذه الاستراتيجية لم تكن متسقة مع الاستراتيجية الإحصائية الخاصة بالبلد المستفيد.

خامسا – تبعات الاستراتيجيات المقترحة للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

٢٢ - يمثل برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، الذي وضعه الفريق العامل، مبادرة عالمية تهدف إلى مساعدة البلدان على تطوير القدرات الإحصائية والمؤسسية من أجل إجراء التحول المفاهيمي من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وتحسين نطاق وتفاصيل وجودة الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية الداعمة لها. وينطلق برنامج التنفيذ من ثلاثة مبادئ هي: (أ) اعتماد إطار للتخطيط الوطني الاستراتيجي، (ب) التنسيق والرصد والإبلاغ، و (ج) تحسين النظم الإحصائية. ووفقا للمبادئ المذكورة أعلاه، حدد الفريق العامل أربع طرائق لبناء القدرات الإحصائية: (أ) التدريب والتعاون التقني، (ب) الأدلة والكتيبات، (ج) البحوث التطبيقية، (د) الدعوة.

٢٣ - وطلب الاستبيان الذي أعده فريق أصدقاء الرئيس آراء أعضاء الفريق بشأن هذه المبادئ والأنشطة. ووافق أعضاء الفريق على الإطار الاستراتيجي العام لكنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن المنظمات الأعضاء في الفريق العامل لا تولي اهتماما كافيا لتنفيذها. وأبرز المحييون على الاستبيان قيمة جوانب محددة من استراتيجيات وأنشطة المنظمات الدولية، واقترحوا إجراء تحسينات على جوانب أخرى. وأعربت البلدان عن اعتقادها عموما بأنه ينبغي للاستراتيجيات أن تضع مسألة تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ ضمن السياق الأوسع لتطوير الإحصاءات الاقتصادية.

ألف – اعتماد إطار للتخطيط الوطني الاستراتيجي

٢٤ - أشار معظم المحييين على الاستبيان إلى أن التشجيع على اعتماد إطار للتخطيط الوطني الاستراتيجي يمثل الاستراتيجية الأكثر فعالية التي يمكن أن تدعمها الوكالات الدولية.

ويعتقد في البلدان أن الخطط الاستراتيجية الإحصائية الوطنية ينبغي أن تتضمن أولويات وطنية لتطوير الحسابات القومية من أجل الحصول على دعم أفضل من حكوماتها. وتشتمل بعض الأولويات الوطنية، حسبما ذكر بعض أعضاء فريق أصدقاء الرئيس، على متطلبات المجموعات الاقتصادية الإقليمية من البيانات، والاتساق الداخلي، والحسابات الفرعية للصناعات أو القطاعات ذات الأهمية الوطنية. وينبغي أيضا أن تعترف الخطط بأهمية تحسين الترتيبات المؤسسية الوطنية المتعلقة بتجميع الحسابات القومية، والأولويات الوطنية في مجال تحسين البيانات الأصلية، بما في ذلك التغلب على العقبات القانونية و/أو العقبات الأخرى التي تعيق استخدام البيانات الإدارية لأغراض إحصائية. وللنجاح في الحصول على التمويل، لا تحتاج الخطط الإحصائية الوطنية إلى دمج السمات المذكورة أعلاه فحسب، بل ينبغي لها أيضا أن تتناسب مع العمليات الحكومية المتعلقة بإعداد الميزانية.

باء - القدر الأدنى من الحسابات القومية

٢٥ - تسعى البلدان إلى تنفيذ نظام الحسابات القومية عن طريق تجميع الحسابات والجدول المطلوبة لمعالجة المسائل السياسية التي تعتبر ذات أولوية قصوى بالنسبة لبلد ما. والمعيار الأهم الذي وضعه الفريق العامل لتقييم نطاق الحسابات التي أعدتها البلدان هو القدر الأدنى المطلوب من البيانات. وفي اجتماع الفريق العامل الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٠، أقر الأعضاء، في جملة أمور، بضرورة إعادة النظر في المعالم القياسية للتنفيذ وفي القدر الأدنى المطلوب من البيانات من أجل تحسين عملية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وطبق معظم أعضاء فريق أصدقاء الرئيس الحسابات الرئيسية، مثل حسابات الإنتاج، وحسابات الإيرادات واستخدام الإيرادات، الأمر الذي يؤكد أهميتها في تحديد محركات النشاط الاقتصادي وصوغ السياسات. ومع ذلك، أشار بعض الأعضاء إلى أن حسابات أخرى، ولا سيما الميزانيات العمومية، لا تتسم بتلك الأهمية بالنسبة لاحتياجات البلد، وأنها لا تُقدّم حاليا. وينبغي للفريق العامل أن يتأكد، حين تقييم القدر الأدنى المطلوب من البيانات، من إعطاء الأولوية لمكونات نظام الحسابات القومية الأكثر ملاءمة لمتطلبات السياسات الوطنية لمعظم البلدان.

جيم - التدريب والتعاون التقني

٢٦ - اقترح أعضاء فريق أصدقاء الرئيس تحسينات على الاستراتيجيات/الأنشطة الدولية المقترحة لتحقيق النتائج المرجوة. ويعتقد الجميع أنه ينبغي دعم التعاون فيما بين البلدان الواقعة في منطقة واحدة للمساعدة على تجميع الحسابات القومية. وفيما يخص التدريب والتعاون التقني، اقترح الأعضاء تقديم المساعدة التقنية على فترات أطول. وأشارت البلدان

أيضا إلى أن تقديم التدريب التقني على فترات طويلة سيزيد احتمال تمكن الموظفين من اكتساب فوائد التدريب والمساعدة التقنية والاحتفاظ بها.

دال - الأدلة والكتيبات

٢٧ - ينبغي إعداد الأدلة والكتيبات لتوفر إرشادات مبسطة بشأن "كيفية العمل". وينبغي التشديد بقدر أكبر على العمل الفعلي في عملية تجميع الحسابات بدلا من التفسيرات النظرية أو المفاهيمية المبنية أصلا بصورة جيدة في الوثائق "الأساسية" لنظام الحسابات القومية.

هاء - الدعوة

٢٨ - الدعوة استراتيجية للفريق العامل تحظى بتأييد قوي من البلدان المثلة في فريق أصدقاء الرئيس. وتهدف الدعوة إلى دعم الحوار الجاري بين منتجي النواتج الإحصائية ومقدمي البيانات الأساسية ومستخدمي الحسابات القومية، وبناء التزام الحكومات بالتمويل. وينبغي أن تتضمن المواد المستخدمة للدعوة دراسات حالات إفرادية عملية عن البلدان، ولا سيما البلدان النامية، التي استفادت بشكل مباشر من امتلاكها لحسابات قومية جيدة. وينبغي لكبار ممثلي الوكالات المتعددة الأطراف ذات النفوذ، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن يروجوا بشكل مباشر لأهمية الحسابات القومية في أوساط كبار المسؤولين والقادة السياسيين. وستعطي الحكومات الأولوية لإنتاج مكونات الحسابات القومية التي تعود بأقصى قدر من النفع على بلدانها وتلبي مطالب المستخدمين. وتشمل الأمثلة المتعلقة بمجالات الاهتمام المحددة التي أشارت إليها البلدان الحسابات الفرعية لقطاعات وصناعات محددة، وتلبية متطلبات المجموعات الاقتصادية الإقليمية من البيانات. وينبغي للمنظمات الدولية مراعاة الأولويات الوطنية وتشجيع الفرص المحلية.

سادسا - استنتاجات

٢٩ - يهدف برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إلى مساعدة البلدان على تطوير القدرات الإحصائية والمؤسسية لتحسين نطاق وتفصيل وجودة الحسابات القومية ودعم الإحصاءات الاقتصادية. وينطلق برنامج التنفيذ من ثلاثة مبادئ؛ ولتحقيقها، حدد الفريق العامل أربع طرائق لبناء القدرات الإحصائية. وسعى فريق أصدقاء الرئيس جاهدا إلى تدارس واقتراح سبل لتحسين هذه المبادئ والأنشطة من أجل تعزيز التقدم على صعيد تنفيذ نظام الحسابات القومية.

٣٠ - وتبين لفريق أصدقاء الرئيس أن العائقين الرئيسيين في وجه عملية التنفيذ يتمثلان في الافتقار إلى دعم سياسي فعال وفي قلة المتاح من مصادر البيانات. وذكر هذا الاستنتاج في الاقتراحات التي قدمها فريق أصدقاء الرئيس من أجل تحسين وتعديل استراتيجيات الفريق العامل لتسمح على نحو أفضل بتمكين البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من تحسين قدرة الحسابات القومية على تلبية الأولويات الوطنية في مجال المعلومات، على نحو يتسق مع أحدث معايير نظام الحسابات القومية.

٣١ - وترد في الفرع التالي توصيات فريق أصدقاء الرئيس المتعلقة بتحسين برنامج تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وجمعت التوصيات تحت استراتيجيات التنفيذ المناسبة التي وضعها الفريق العامل على أمل أن تقوم البلدان والمنظمات الدولية بدمج التحسينات والتعديلات لمراعاة العقبات التي تعيق مواصلة تطوير الحسابات القومية.

سابعاً - التوصيات

٣٢ - تدارس فريق أصدقاء الرئيس عملية تنفيذ نظام الحسابات القومية وقدم اقتراحات لتحسينها. ولقد أدرجت فيما يلي، بالخط الداكن، مبادئ برنامج التنفيذ التي وضعها الفريق العامل، بينما أدرجت توصيات فريق أصدقاء الرئيس تحت المبادئ المتعلقة بها:

١ - اعتماد إطار للتخطيط الوطني الاستراتيجي

(أ) ينبغي لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم ذلك المستعملون، وموردو البيانات، والوكالات الممولة، الموافقة على إطار التخطيط الوطني الاستراتيجي و/أو المشاركة فيه؛

(ب) ينبغي أن يتضمن إطار التخطيط الوطني الاستراتيجي الأولويات الوطنية المتعلقة بتطوير الحسابات القومية مثل:

١' متطلبات المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

٢' الاتساق الداخلي؛

٣' الحسابات الفرعية للصناعات أو القطاعات ذات الأهمية الوطنية؛

(ج) وفي إطار التخطيط الوطني الاستراتيجي يلزم الاعتراف بأهمية تحسين الترتيبات المؤسسية الوطنية المتعلقة بتجميع الحسابات القومية، ووضع استراتيجيات لتوظيف أشخاص ماهرين واستبقائهم، بوسائل تشمل تعزيز الوضع المؤسسي للمكاتب الإحصائية

الوطنية، ومنح الأولوية لتحسين البيانات الأصلية، بما في ذلك التغلب على العقبات القانونية و/أو العقبات الأخرى التي تعيق استخدام البيانات الإدارية لأغراض إحصائية؛

(د) يلزم لإطار التخطيط الوطني الاستراتيجي أن يتضمن السمات المذكورة أعلاه، وأن يتناسب مع العمليات الحكومية المتعلقة بإعداد الميزانية من أجل تعزيز القدرة على الحصول على التمويل؛

٢ - التنسيق والرصد والإبلاغ

(أ) يلزم كفالة ألا تؤدي المساعدة الدولية إلى إعاقة الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية الموجودة؛

(ب) ينبغي للمنظمات الدولية، حيثما كان ذلك مناسباً، دعم الدول في الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية، أو تشكيلها أو تعزيزها، لأن ذلك سيوفر للبلدان حافزاً على تحسين إحصاءاتها المتعلقة بنظام الحسابات القومية. وينبغي أيضاً دعم التعاون فيما بين البلدان الواقعة في منطقة واحدة؛

(ج) ينبغي للفريق العامل، حين تطبيق مبادئه التوجيهية الخاصة بالقدر الأدنى المطلوب من البيانات للحسابات القومية، أن يمنح ثقلاً إضافياً للمكونات الأكثر أهمية لمتطلبات السياسات الوطنية، ولا سيما الحسابات المتعلقة بالإنتاج والإيرادات واستخدام الإيرادات؛

(د) ينبغي للمنظمات الدولية مراعاة الأولويات الوطنية، على النحو المبين في أطر التخطيط الوطنية، والسعي للمساعدة في تشجيع الفرص المحلية؛

٣ - تحسين النظم الإحصائية

(أ) التدريب والتعاون التقني:

١' يلزم أن تتضمن هذه الاستراتيجية مساعدة البلدان في تذليل الصعوبات التي تواجهها في الوصول إلى البيانات الإدارية والمشاكل المتعلقة بحفظ سجلات الأعمال؛

٢' يلزم أن تركز هذه الاستراتيجية على النهج الطويلة الأجل والمستدامة لتدريب الموظفين ذوي المؤهلات والخبرة المناسبين وإعادة تدريبهم واستبقائهم؛

٣' يلزم تقديم المساعدة التقنية على امتداد فترات أطول؛

(ب) الأدلة والكتيبات:

١' من شأن إدخال تنقيحات كبيرة على بيانات الحسابات القومية أن يضعف كثيرا ثقة الحكومات في مكاتبها الإحصائية الوطنية. وينبغي أن توفر الأدلة التوجيه بشأن أساليب تحسين الموثوقية والاتساق وكيفية تحسين ملاءمة التوقيت والتواتر دون مساس يُذكر بالموثوقية؛

٢' ينبغي توفير التوجيه بشأن تحديد وتصنيف المعاملات ذات الصلة بالمؤسسات غير الربحية التي تقدم خدمات للأسر المعيشية، والاقتصاد غير المراقب وغير ذلك من عناصر الحسابات القومية التي لا تعالج بطريقة ملائمة؛

٣' ينبغي توفير التوجيه بشأن استراتيجيات لتحسين البيانات الأصلية لأنشطة القطاع غير النظامي وأساليب إدماج بيانات القطاعين النظامي وغير النظامي؛

٤' يلزم زيادة التركيز في الأدلة والكتيبات على العمل الفعلي في عملية التجميع بدلا من التركيز على التفسيرات النظرية أو المفاهيمية؛

٥' ينبغي تقديم الدعم لترجمة الأدلة والكتيبات إلى اللغات المحلية؛

(ج) البحوث التطبيقية: ينبغي أن تركز البحوث على السياق الأعم لإعداد الحسابات القومية وليس فقط على المسائل المتعلقة بتطبيق المفاهيم المستمدة من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ومن المجالات التي تعتبر عقبات رئيسية أمام تطوير نظام الحسابات القومية تحسين مصادر البيانات، والتوجيهات العملية في استعمال السجلات الإدارية، وتكوين السجلات التجارية وحفظها، ومنهجيات قياس مساهمة القطاع غير النظامي/الاقتصاد السري؛

(د) الدعوة:

١' يلزم أن تكفل هذه الاستراتيجية إدراك المكاتب الإحصائية والحكومات لترايط عناصر نظام الحسابات القومية، وتركيز هذه المكاتب بشكل ملائم على تنفيذ العناصر "الأساسية" للنظام. ويلزم للحكومات أن تدرك أن مطالبها المتعلقة بالقياسات الفصلية لنتاجها المحلي الإجمالي أو لبعض حساباتها الفرعية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس سليم من مصادر البيانات والأساليب والقدرات المؤسسية القوية؛

- ٢' يلزم أن تساعد هذه الاستراتيجية على إزالة أي عقبات قانونية أمام وصول الأجهزة الإحصائية إلى بيانات السجلات الإدارية ذات الصلة؛
- ٣' يلزم أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى توضيح مسؤوليات مختلف الأجهزة الحكومية عندما تكون المسؤولية عن تجميع عناصر نظام الحسابات القومية مجزأة بين مختلف الأجهزة الحكومية؛
- ٤' يلزم تعبئة الشخصيات ذات النفوذ لإعداد دراسات حالات إفرادية مقنعة.

ثامنا - الإعراب عن الشكر

- ٣٣ - أود أن أعرب عن امتناني لموظفي الأجهزة الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية الذين تعاونوا في هذه العملية. فقد كانت أفكارهم ومساعدتهم ضرورية لإعداد هذا التقرير.
- برايان بنك
خبير إحصائي أسترالي
فريق أصدقاء الرئيس المعني بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

تاسعا - نقاط مطروحة للمناقشة

- ٣٤ - ربما تود اللجنة أن تقوم بما يلي:
- (أ) التعبير عن آرائها حول التقرير؛
- (ب) تقديم توجيهات بشأن التوصيات الواردة في الفرع سابعا أعلاه.

الاختصاصات

١ - ترأس أستراليا فريق أصدقاء الرئيس المعني بالعوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ويتألف الفريق من خبراء مختارين من دول أعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي واندونيسيا وأوكرانيا والبرازيل وبوتسوانا وبيرو وساموا والسنغال والصين وعمان وكمبوديا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والولايات المتحدة الأمريكية. وتمثل هذه البلدان نطاق المعارف والخبرات ذات الصلة باستحداث وإعداد حسابات قومية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مناطق مختلفة. وتشارك في الفريق بصفة مراقب المؤسسات الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ويؤدي ممثلو الفريق العامل دورا جماعيا في تطوير نظام الحسابات القومية، وفي تشجيع استعماله ووضع استراتيجيات لدعم البلدان في تنفيذه. ويشارك فريق أصدقاء الرئيس أيضا في تقييم الاستراتيجية الحالية لتنفيذ نظام الحسابات القومية ويقترح تحسينات حيثما كان ذلك مناسبا.

٢ - وتزود شعبة الإحصاءات بالأمانة العامة الفريق بالدعم في مجال السكرتارية والبحوث.

٣ - وتنص الاختصاصات على قيام فريق أصدقاء الرئيس بما يلي:

(أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، مستفيدا في ذلك قدر الإمكان من العمل القائم، من قبيل العمل الذي تقوم به اللجان الإقليمية (مثل مشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في منطقتها) وفي إطار توصيات لكسمبرغ المتعلقة بتنفيذ نظام الحسابات القومية والتوعية به على النطاق العالمي؛

(ب) تحديد العوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر:

١' العوامل الأساسية التي تعوق إعداد حسابات قومية؛

٢' ملاءمة نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ للبلدان النامية (هل يلي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ احتياجاتها في مجال السياسات العامة بنفس القدر من الجودة؟)؛

٣' "القفزة النوعية" (المتصورة أو الحقيقية) اللازمة للانتقال من نظام عام ١٩٦٨ إلى نظام عام ١٩٩٣؛

٤' عناصر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ التي ينظر إليها على أنها عقبات، مثل خدمات الوساطة المالية المقيسة على نحو غير مباشر وقياسات حجم الإنتاج المتسلسلة؛

٥' ضرورة تجميع قياسات متعددة لحساب الناتج المحلي الإجمالي لاستيفاء شروط الإبلاغ الدولي، مثل حسابه على أساس الإنتاج في حالة الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى أساس النفقات في حالة برنامج المقارنات الدولية؛

٦' عدم وجود الطلب الداخلي من الوكالات الوطنية المعنية برسم السياسات اللازم للمضي قدما في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٤ - وسيصدر فريق أصدقاء الرئيس تحليلا موجزا للعوامل المذكورة وسيقترح نهجا بديلة لإعداد إحصاءات مناسبة في مجال الاقتصاد الكلي لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وستشمل هذه النهج، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي:

(أ) مدى ملاءمة هدف التنفيذ الكامل لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في جميع البلدان؛

(ب) إمكانية وضع صيغ مصممة خصيصا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو مبادئ توجيهية مصممة خصيصا للملاءمة الاحتياجات الحقيقية لطائفة من البلدان؛

(ج) إمكانية تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على مراحل أو وحدات؛

(د) الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و/أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على نطاق واسع إلى أن تصل إلى ٨٥ في المائة نسبة البلدان التي تجمع قياسات سنوية للناتج المحلي الإجمالي تكون قابلة للمقارنة مناسبة من حيث التوقيت في الوقت الحاضر وعلى امتداد كل من العقدتين المقبلين.

مخطط عام لعملية التنفيذ

١ - بعد عدة سنوات من التحضير، وافقت اللجنة الإحصائية على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في شباط/فبراير ١٩٩٣. ونتيجة للشواغل التي أعربت عنها اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٤، أجرت شعبة الإحصاءات بالأمانة العامة دراسة استقصائية لتقصي العوامل الأساسية التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وورد في تقرير عام ٢٠٠٥ للفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أن نسبة ٢٧ في المائة من الدول الـ ١٩١ الأعضاء في الأمم المتحدة، استوفت مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى المشترك من البيانات، مما يمثل زيادة على السنوات السابقة. ويُظهر ذلك تحسنا في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في الدول الأعضاء، ولكنه يبرز أيضا معدل التنفيذ المنخفض عموما. وتضمن التقرير أيضا تفصيلا لنتائج لدراسة استقصائية تبرز العوائق الرئيسية أمام التنفيذ واقترح توصيات أقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٦. ومراعاة للبيئة الاقتصادية المتغيرة، اعتمدت اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في عام ٢٠٠٨، نظاما جديدا للحسابات القومية باعتباره المعيار الدولي لإحصاءات الحسابات القومية. وفي دورتها الأربعين، وافقت اللجنة على برنامج الفريق العامل لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. كما قدم تقرير الفريق العامل الذي يفصل برنامج التنفيذ تقييما لمستوى تنفيذ النظام بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وحددت شعبة الإحصاءات ووكالات دولية مواطن الضعف الهيكلي في البيانات الأصلية الأساسية والقدرات الإحصائية للمؤسسات على أنها عقبات رئيسية.

٢ - وتضمن تقرير معلومات أساسية قدمه الفريق العامل إلى الدورة الحادية والأربعين للجنة في عام ٢٠١٠ مزيدا من التفاصيل عن المبادرة العالمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتضمنت الوثيقة تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته منظمات دولية مختلفة في مجال التدريب والبحث، وأنشطة التدريب والتعاون التقني، وإصدار الأدلة والكتيبات، والمبادرات الإقليمية. وأحرز ممثلو الفريق العامل واللجان الإقليمية تقدما ملحوظا في النهوض بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع تركيز خاص على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وينسق الفريق العامل أيضا مع المبادرات الإحصائية العالمية الأخرى، مثل برنامج المقارنات الدولية والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين.

٣ - وفي الدورة الحادية والأربعين للجنة، اقترح وفد أستراليا تشكيل فريق أصدقاء الرئيس ليساعد اللجنة في تحديد الأسباب التي أدت إلى بطء وتيرة اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والعدد المحدود للدول التي اعتمدته، ويقترح عليها سبل المضي قدماً، باعتبار أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ قد جرى تحديثه وإصداره بوصفه نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتم إنشاء فريق أصدقاء الرئيس؛ وعقد الفريق اجتماعاً في شعبة الإحصاءات في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١، دعي إلى المشاركة فيه رؤساء أجهزة الإحصائية من الدول الممثلة في فريق أصدقاء الرئيس وممثلون للفريق العامل. وحضر الاجتماع ممثلون من المكاتب الإحصائية في أستراليا والبرازيل وعمان وكمبوديا ومن مكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي. وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وتبادل الحاضرون معارفهم وخبراتهم فيما يتعلق بالعقبات التي تؤثر في تنفيذ أحدث إطار للحسابات القومية، مع إيلاء اهتمام خاص لتجارهم في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٤ - وبعد انعقاد اجتماع فريق أصدقاء الرئيس، قام المكتب الإحصائي الأسترالي بوضع استبيان لطلب مزيد من الردود المفصلة من أصدقاء الرئيس عموماً عن آراء وتجارب الأعضاء فيما يتعلق بالعوامل التي تعوق تنفيذ نظام الحسابات القومية بنجاح. وقد أُريد من الأسئلة التعرف على كيفية النظر إلى التحديات التي تواجهها البلدان في تنفيذ نظام الحسابات القومية، والحصول على اقتراحات بشأن سبل المضي قدماً وتأملاً حول فائدة المبادرات الدولية الماضية. وأُرسل الاستبيان إلى البلدان الأعضاء التي تشكل فريق أصدقاء الرئيس في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١١، ووردت منذ ذلك الحين ردود من كل البلدان الأعضاء. ويُحافظ حالياً على سرية الردود الفردية المستقاة من الاستبيان؛ غير أنه تم استخلاص استنتاجات موجزة من هذه الردود.